

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان تشجب بشدة المعاملة غير الإنسانية للأسرى الفلسطينيين وتؤيد حقهم في المعاملة وفقاً للضوابط والقوانين الدولية

جدة: 11 مايو 2017

أعربت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي عن قلقها البالغ إزاء ما يلقاه الآلاف من الأسرى الفلسطينيين من أذى جزاء الظروف غير الإنسانية التي يتعرضون لها في السجون الإسرائيلية، مشددة على تضامنها الكامل مع أزيد من ألف وخمسمائة أسير فلسطيني منهم يخوضون إضراباً عن الطعام احتجاجاً على ما يعانونه من أوضاع غير قانونية خلف القضبان. وقد أعربت الهيئة أيضاً عن دعمها القوي لكافة مطالب الأسرى الفلسطينيين، ومنها على وجه الخصوص إنهاء حالات الحبس الانفرادي والاعتقال الإداري وتوفير الرعاية الطبية والسماح بالزيارات الأسرية.

وكان وزير الشؤون الخارجية الفلسطيني، معالي السيد رياض المالكي، قد شارك في السابع من مايو 2017 في الدورة السنوية العادية الحادية عشرة للهيئة، حيث أحاط أعضاء الهيئة بالوضعية المزرية التي يعيشها الأسرى الفلسطينيون داخل السجون الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال السيد الوزير إن ثمة ضرورة ملحة لإيجاد حل للأزمة التي يعانيها الأسرى الفلسطينيون المضربون عن الطعام، مشيراً إلى أن مطالبهم لا تخرج عن النطاق المشروع وما تكفله أحكام القانون الدولي، ومنها الحق في الرعاية الطبية والزيارات الأسرية والخروج يومياً إلى الهواء الطلق لمدة نصف ساعة على الأقل. وفي هذا الصدد، ذكّر الوزير الفلسطيني بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر حثت قوة الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً على وقف ما تمارسه من حرمان منهجي للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام من حقهم في الزيارات الأسرية.

وقد تباحث فريق عمل الهيئة المعني بفلسطين بالتفصيل أزمة الأسرى الفلسطينيين المستمرة في إطار الوضع السائد لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أعرب عن إدانته الشديدة للممارسات العنصرية لقوة الاحتلال الإسرائيلية. وقد أدانت الهيئة أعمال الاعتقال التعسفي التي تقوم بها إسرائيل، معربة عن أسفها بأن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على نحو مكثف يتسبب في تزايد أعداد الأسرى الفلسطينيين، حيث بلغت سبعة آلاف أسير يوجدون خلف قضبان السجون الإسرائيلية، من بينهم نساء وأطفال ومعتقلون إداريون، تُخضع قوة الاحتلال الإسرائيلي العديد منهم للحبس الانفرادي كشكل من أشكال التعذيب النفسي.

وبالإضافة إلى المطالبة بإيجاد حل فوري للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام، لما يشكله استمرار هذا الوضع من خطر على أرواحهم، دعت الهيئة المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية المعنية من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى إطلاق حملة قوية لمساندة الأسرى الفلسطينيين وممارسة كافة أشكال الضغط المعنوي والسياسي لحمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي على وقف ممارساتها المخالفة للقانون. وأكدت الهيئة ضرورة إيلاء الأهمية لالتخاذ التدابير القمينة بحماية أرواح هؤلاء

الأسرى وتمكينهم من كافة حقوقهم المشروعة، على نحو ما تنصُّ عليه مبادئ القانون الدولي، ومنها الحقُّ في الرعاية الطبية وعدم الإخضاع للحبس الانفرادي والسماح بالزيارات العائلية بشكل منتظم.

علاوةً على ذلك، أدانت الهيئة بقوة ما تقوم به إسرائيل من أنشطة في إطار سياستها الاستيطانية، ومن ذلك مشروع القانون الذي تستهدف به قوة الاحتلال إضفاء الشرعية على مناطق الاستيطان الاستعماري التي أقامت على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، واصفةً هذه التدابير بأنها لاغيةً وباطلةً بموجب القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نوهت الهيئة وأشادت بقرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر بتاريخ ديسمبر 2016، والذي يطالب إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بأن توقف على الفور جميع أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن تحترم بشكل تام جميع التزاماتها القانونية كسلطة قائمة بالاحتلال. وأوضحت الهيئة بأنه لَمَّا كانت إسرائيل تواصل بناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دون أي أساس قانوني، فإن في ذلك تقويضاً لعملية السلام وتهديداً لحل الدولتين. وفي هذا الصدد، أصدر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في مارس 2017، قراراً يدين المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة ويطلب بوقف هذه الأنشطة.

وقد أعربت الهيئة كذلك عن قلقها البالغ لما آلت إليه الأوضاع في قطاع غزة حيث يقتصر توفير التيار الكهربائي للمواطنين على ساعتين يومياً، في ظل استمرار الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع. ولقد بلغ الوضع في غزة درجة من التردّي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، تمثّلت في النقص الحاد في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ عشر سنوات، مما أحال القطاع إلى أكبر سجن في العالم. وقد فرض هذا الحصار قيوداً شديدة على حركة الأشخاص والبضائع الأساسية، من خلال منع إدخال الأدوية والوقود والغذاء، ونصّب حواجز عسكرية في كل من غزة والضفة الغربية وبالقرب من المستوطنات الإسرائيلية تحُد من حرية وصول المواطنين الفلسطينيين إلى مزارعهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة أشادت بقرار منظمة اليونسكو بشأن المسجد الأقصى واصفةً إياه بالخطوة الإيجابية، كونه يؤكد على أن المسجد الأقصى من المقدسات الإسلامية الخالصة ومكان عبادة وموقع تراث ثقافي عالمي، مشدداً على بطلان جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في هذا الاتجاه بصفتها قوة قائمة بالاحتلال.

غير أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي أقرت، في تجاهل تام للقانون الدولي، مشروع قانون في فبراير 2017 يحظر رفع الأذان باستخدام مكبرات الصوت في المساجد، في كل من مدينة القدس المحتلة والقرى الفلسطينية الواقعة على حدود الأراضي المحتلة عام 1948 (الخط الأخضر)، ويفرض عقوبات مالية على من يخرقه. وقد شهد عام 2017 عمليات توغّل إسرائيلية في حرم المسجد الأقصى، عمّدت خلالها قوات الاحتلال إلى طرد مئات الفلسطينيين منه وحرمانهم، من بين أمور أخرى، من حقهم في أداء الصلاة فيه. وفي هذا الخصوص، جدّدت الهيئة إدانتها لهذه الأنشطة لما تشكّله من انتهاكٍ لحق الفلسطينيين في حرية الدين والعبادة.

ومن جهة أخرى، أعربت الهيئة عن أسفها لسحب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مشروع تقريرها الذي أمارت اللّثام عن ممارسات الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي، داعيةً المجتمع الدولي إلى دراسة التقرير دراسةً موضوعية تضع سلطات الاحتلال الإسرائيلية أمام مسؤوليتها بموجب القانون الدولي وتحمي الشعب الفلسطيني من هذه الممارسات. وجاء في بيان الهيئة كذلك، " على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته ويضع حداً للانتهاكات التي تقترفها إسرائيل بشكل متكرر وخطير ومنهجي ضد الشعب الفلسطيني وأراضيه والأماكن المقدسة في فلسطين المحتلة".

وفي هذا الصدد، جدّدت الهيئة دعوتها إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للانضمام إلى حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية، حاثّةً إيّاها على أن تكون في طليعة المبادرين لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والدبلوماسي للشعب الفلسطيني في نضاله لممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ومترابطة الحدود تكون لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشريف، إلى جانب حق الفلسطينيين المطلق في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، وفق ما تنصُّ عليه المقررات الأممية وعملية القانون الدولي.

للمزيد من الأخبار، يرجى زيارة موقع الهيئة على الرابط التالي: www.oic-iphrc.org